Minufiya J. Agric. Res. Vol.39 No. 4(2): 1537-1545 (2014) "http://www.mujar.net"

دراسة تحليلية للكفاءة الداخلية لبنك التسليف التعاوني والزراعي

ابراهيم صديق على[1] ، رجب زين مغاوري[1] ، ناصر عبدالله العولقي[2] ، محمد احمد عبدالله فرحان[3]

[1] قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنوفية

[2] قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة صنعاء– اليمن

[3] قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة جامعة اب اليمن

(Received: Apr. 22, 2014)

الملخص : *استهدف البحث تقدير الكفاءة الداخلية لبنك التسليف التعاوني والزراعي للفترة من 2002 الى 2011 وذلك للتعرف على مدى كفاءة ,وتوظيف بنود وموازنات البنك خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام التحليل المالي والنسب المالية ومؤشراتها للوقوف على نقاط القوة اوالضعف في ادارة البنك وهدفت الدراسة الى قياس الكفاءة الداخلية للبنك ومدى كفاءة توظيف موارده والاستغلال الامثل لتوظيف القروض الزراعية والتجارية .اعتمدت هذه الدراسة علي العديد من المصادر في الحصول علي البيانات المالية المنشورة في الموازنات السنوية للبنك التسليف التعاوني والزراعي وتقارير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الادارة عن الفترة 2002 -2011وقد توصلت النتائج الى اهم التوصيات التالية 1- اعادة النظر في سياسة بنك التسليف التعاونى الزراعى مما يحقق نموا في التمويل المخصص للزراعة ودعم المزارعين والمنتجين والبنية التحتية والتسويقية . 2- عدم التوسع في الاعمال المصرفية الاخرى حيث وهو بنك متخصص في الائتمان الزراعي والسمكي 3- التقيد باتفاقيات وشروط بازل 2و 3 بما يضمن حق المساهمين والمودعين , وعدم تجاوز او نقص هذه النسب المحددة في الاتفاقيات*

1. المقدمة

يتسم القطاع المالي في اليمن [1]بكونه غير متطور بصورة كبيرة , ويتكون من 15 بنكا عاملا , منها اربعة بنوك مملوكة بالكامل لأجانب ,بالإضافة الى ثلاثة بنوك عامة وثمانية منها مؤسسات مالية خاصة بما فيها البنوك الاسلامية وعددها اربعة. وتتسم البنوك التجارية بأن لديها توجه قوى للاستثمار في اذون الخزانة ومعدلات الاقراض للودائع لديهم حوالي 39 % وجميع البنوك لديها اهداف استراتيجية للتعامل مع السوق. ويحتل القطاع الزراعي مكانة هامة وبارزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى واليمن إحدى الدول النامية يبلغ تعدادها السكاني 24.7 مليون نسمة (2)، وتبلغ نسبة السكان الريفيين نحو 75% منهم مقارنة بنحو 25% لسكان الحضر. ومن الطبيعي فإن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى للسكان الريفيين والمصدر الرئيسى لدخل الغالبية العظمى منهم .وبالرغم من ذلك نجد ان العاملين في هذا القطاع يتصفون بالتواضع الشديد بتملكهم لرؤوس الاموال وضعف القدرة الادخارية في حين انهم مطالبون بتدبير النفقات المستمرة اللازمة لخدمة المحاصيل وتوفير مستلزمات يتسق وتلك الطبيعة الخاصة للزراعة اليمنية وما يواجها من مشكلات

وصعوبات .كما أن اعتماد الزراعة اليمنية على الامطار كمصدر رئيسى للرى يجعلها اكثر عرضة للمخاطر الانتاجية وانخفاض الدخول المزرعية بشكل حاد في السنوات التى يتحقق فيها معدلات سقوط الامطار وبالتالى انخفاض القدرة على سداد القروض وهو ما يتطلب سياسة ائتمانية مرنة تستجيب لتلك الخصائص .ويعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو المصدر الرسمي الوحيد في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الزراعية لجمهور الزراع اليمنيين .

2. مشكلة الدراسة

نظرا لكون البنك الزراعي اليمني يعمل في ظروفٍ تنافسية مع البنوك التجارية فإن الكفاءة المالية تعد تطورا هاماً في قدرة البنك على الاستمرار وحتى يتمكن من المحافظة على نصيبة السوقى من ناحية, وتحقيق معدل نمو يضمن له الاستمرار بغرض توفير القروض والتسهيلات للمزارعين وتمويل انشطة وتحسين الأداء والجودة للمنتجات الزراعية, وكذا تمويل انشطة تطوير البنية التحتية للإنتاج الزراعي وتسويقه فإن الامر يستلزم المحافظة على مستويات مقبولة من الكفاءة المالية.

ونظرا للأهمية القصوى لوجود بنك التسليف التعاوني والزراعي فإن استمراريته في القيام برسالة مرتبطة بمدى كفاءته في ادارة المصادر المالية المناطة به . وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في مدى تناسب واتساق هيكله التمويلى من ناحية ومدى الكفاءة الداخلية لهذا البنك كمؤسسة تمويلية .وذلك حتى يمكن توفير المعلومات والمؤشرات التى تمكن متخذى القرار من التخطيط والتنفيذ السليم للائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية.

3. أهداف الدراسة

- قياس الكفاءة الداخلية للبنك والمتعلقة بكفاءة توظيف الاموال وكذا التعرف على جوانب القوة اوالضعف .
- كفاءة التوظيفات بما يمكن ويساعد متخذى القرار في توظيف الاموال وتعديل السياسات .

4. الطريقة البحثية

استندت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها علي كل من أسلوب النسب المالية والمئوية في التحليل المالي والأساليب التحليلية للوقوف على نقاط القوه والضعف في البنك وبما يخدم أهداف الدراسة، حيث تم استخدام اسلوب حساب النسب المالية ومؤشرات هذه النسب وهى مؤشرات كفاية او ملائمة رأس المال ومعدلاته, مؤشرات السيولة , مؤشرات التوظيف , اما المجموعة الرابعة فتناولت مؤشرات الربحية .

5. مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة علي العديد من المصادر في الحصول علي البيانات المالية المنشورة في الموازنات السنوية للبنك التسليف التعاوني والزراعي وتقارير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الادارة عن الفترة 2002 -2011 وما تم جمعه من نشرات وسجلات الجهاز المركزي للإحصاء، ومركز المعلومات , وإلى بيانات وتقارير ونشرات بنك التسليف التعاوني الزراعي ، ووزارة الزراعة والرى والاحصاء الزراعي ومواقع الانترنت. هذا بالإضافة إلي ما تم الاستعانة به من الكتب والأبحاث والدراسات المنشورة بالدوريات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الاطار النظرى

أ- التحليل المالي – هو وسيلة تستعمل لتقييم أداء المنشاة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها

بحيث تتبين من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.3

ب- اما النسب المالية فتعرف على انها – علاقة بين بندين ماليين سواء بالميزانية العمومية او بقائمة الدخل او بند بقائمة الدخل وبند بالميزانية العمومية .4

النتائج والمناقشة

1- مؤشرات كفاية او ملائمة راس المال

أ- معدل حق الملكية الى الودائع

وبدراسة بيانات الجدول (1-1) تبين انه اتجه نحو التناقص المستمر من نحو 15.16% عام 2002 ليصل الى حوالى 5.5 % عام 2011 وهو ما يعنى ان هذا المعدل قد فقد نحو ثلثى قيمته خلال عشر سنوات, نتيجه للزيادة المتزايدة فى اجمالى الودائع حيث مثلت الودائع عام 2011 نحو 31 ضعف مستواها عام 2002 فى الوقت الذى مثلت فيه حقوق الملكية عام 2011 نحو احدى عشر ضعف مستواها عام 2002 , وقد ترتب على تلك التغيرات التى انتابت كل من اجمالى حقوق الملكية واجمالى الودائع تغيرات مماثلة فى معدل حق الملكية الى الودائع.حيث اظهرت النتائج ان قيمة الودائع تزايدت من نحو 7.2 مليار ريال الى نحو 224 مليار ريال وذلك خلال فترة الدراسة 2002-2011.

ب- معدل حق الملكية الى الاصول الخطرة

ويعد هذا المعدل هو المعيار الأساسى الذى تستند إليه لجنة بازل فى تحديد درجة الملائمة المالية للبنوك، وقد اشترطت اللجنة عام 1998 ألا يقل هذا المعدل عن 8% ثم تم زيادتة وفقا لمقررات بازل II إلى حوالى 12% ، وبحساب معدل حق الملكية الى الأصول الخطرة نستطيع قياس قدرة تغطية البنك لأصولة الخطرة من خلال حق الملكية.

وتعرف الأصول الخطرة بأنها [5] إجمالي الأصول مطروحا منها النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك، وإجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية. ونظرا لان حق الملكية هو الملاذ الأخير للبنك في مواجهته للمخاطر التي تصيب أصوله فان هذا المعدل يعكس مدى كفاءة حق الملكية في حماية تلك الأصول. ومن المعروف ان اصول البنوك تتمثل في كل من القروض و الاستثمارات فى اذون وسندات الخزانه والاستثمارات في الاوراق المالية والنقدية في الصندوق . وبطبيعة الحال فإن الاستثمارات في اذون وسندات الخزانه هى بطبيعتها لا تتعرض لآى نوع من المخاطر لان البنك المركزى يضمنها كما ان النقدية بالصندوق لا يكتنفها اى نوع من المخاطر كما ان الاستثمارات في الاوراق المالية بغرض الاحتفاظ بها يقلل من فرص تعرضها للمخاطر. وبالتالى فان الاصول الخطرة تتمثل في الدرجة الاولى فى القروض والسلفيات التى يمنحها البنك.

ج- معدل حق الملكية الى القروض والسلفيات

يستخدم هذا المعدل لقياس قدرة حق الملكية على تغطية القروض التي يمنحها البنك. يُحتسب بقسمة حقوق الملكية على أرصدة القروض التي منحها البنك والتي تظهرها الميزانية العمومية وليس اجمالى حجم المنح خلال العام . ليس هناك نسبة معينة يمكن القول بأنها تمثل حد الأمان بالنسبة للبنوك إذ يتوقف ذلك على مدى جودة قروض البنك من ناحية التحليل الائتماني وكذا مدى كفاءة أجهزة التحصيل, وقد اظهرت بيانات الجدول (1-1) ان البنك حافظ خلال فترة الدراسة على معدلات مرتفعة لحقوق الملكية الى

القروض الممنوحة وقد بلغت هذه النسبة حوالي 54% عام 2004 وادنى قيمة 14.6 % عام 2010

ت- مؤشرات السيولة

أ- نسبة السيولة النقدية

تعرّف[6] السيولة على أنها مقدرة البنك في الحصول على النقد وتقيس نسب السيولة القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها [7], وتعكس هذه النسبة قيمة النقدية بالصندوق وارصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزى اليمنى, إلى الحسابات الجارية,

باستعراض بيانات الجدول (1-2) الذي يبين المعدل السريع للسيولة يتضح ان هذا المعدل ظل في جميع السنوات يغطى المطلوبات الجارية وبنسب تراوحت ما بين نحو 100% عام 2007 و نحو 116 % عام 2004 ، وأن عام 2006 كان هو العام الوحيد الذى انخفضت فيه هذه النسبة عن 100% حيث بلغت نحو 98% وهذا يدل على ان الاصول المتداولة (الجارية) كانت تغطى الخصوم الجارية والتى تشمل الأرصدة المستحقة فى البنوك وودائع العملاء والأرصدة الدائنة ومطلوبات اخرى, وباستعراض بيانات الجدول (1-2) اظهرت النتائج تزايد نسبة السيولة النقدية من نحو 3% الى نحو 161% خلال فترة الدراسة 2002-2011

جدول (1) مؤشرات كفاية أو ملائمة رأس المالج

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل حق الملكية إلى الودائع %	15.16	12.95	17.57	15.09	8.87	4.82	4.92	4.26	3.38	5.50
الرقم القياسي	100	85.4	115.9	99.5	58.5	31.8	32.5	28.1	22.3	36.3
معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة	15	12	19	18	11	6	6	5	4	6
الرقم القياسي	100	80	132	125	75	43	40	36	29	42
معدل حق الملكية إلى اجمالى القروض	24.9	24.9	54.6	33.2	32.9	14.8	15.0	17.1	14.6	22.0
الرقم القياسي	1.0	1.0	2.2	1.3	1.3	0.6	0.6	0.7	0.6	0.9

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الميزانية العمومية للبنك التسليف التعاوني الزراعي من 2002 - 2011

جدول (2) مؤشرات السيولة

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
% نسبة التداول	108	107	116	114	98	100	101	101	101	102
الرقم القياسي	100	99.3	107.4	105.6	90.3	92.1	93.0	93.3	93.3	94.3
نسبة السيولة النقدية	3.04	2.71	18.67	21.27	90.36	132.14	122.05	73.82	75.16	161.83
الرقم القياسي	1.00	0.89	6.13	6.99	29.68	43.40	40.09	24.25	24.69	53.15
نسبة الاحتياط النقدى%	1.2	1.2	6.0	8.4	16.4	18.8	12.8	12.8	13.3	12.2

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الميزانية العمومية للبنك التسليف التعاون الزراعي من 2002 - 2011

ب- نسبة الاحتياطي النقدي

يتكون بسط نسبة الاحتياطي من النقدية في خزائن البنك بالإضافة إلى الأرصدة لدى البنك المركزي سواء بالعملة الأجنبية أو الحرة ، أما مقام هذه النسبة فيتكون من ودائع العملاء فى البنك, وطبقا لتعليمات البنك المركزي فانه يتعين على البنوك أن تضع 15% من ودائعها سواء الجارية أو الودائع لأجل في البنك المركزي ، وذلك في حالة قيامها بفتح الحسابات الجارية للأشخاص الطبيعيين . ويؤدي هذا الاحتياطي الضخم إلى رفع تكلفة النقود على البنك ويحتم الاحتفاظ بفارق كبير فيما بين معدلات الإيداع والإقراض من اجل الحفاظ على ربحية البنك وتعد هذه النسبة معياراً على مدى قدرة البنوك على مواجهة حالات السحب المفاجئ من قبل العملاء لأرصدتهم لدى البنوك .

وباستعراض بيانات الجدول (1-2)اظهرت النتائج ان نسبه الاحتياطى النقدى فى تزايد مستمر من 1.2% عام 2002 الى نحو 12.2 % عام 2011

3- مؤشرات توظيف الاموال

أ- معدل اقراض الودائع

يتكون بسط نسبة الاحتياطي من النقدية في خزائن البنك بالإضافة إلى الأرصدة لدى البنك المركزي سواء بالعملة الأجنبية أو الحرة ، أما مقام هذه النسبة فيتكون من ودائع العملاء فى البنك, وطبقا لتعليمات البنك المركزي فانه يتعين على البنوك أن تضع 15% من ودائعها سواء الجارية أو الودائع لأجل في البنك المركزي ، وذلك في حالة قيامها بفتح الحسابات الجارية للأشخاص الطبيعيين . ويؤدي هذا الاحتياطي الضخم إلى رفع تكلفة النقود على البنك ويحتم الاحتفاظ بفارق كبير فيما بين معدلات الإيداع والإقراض من اجل الحفاظ على ربحية البنك وتعد هذه النسبة معياراً على مدى قدرة البنوك على مواجهة حالات السحب المفاجئ من قبل العملاء لأرصدتهم لدى البنوك . اظهرت النتائج ان معدل اقراض الودائع اتجه نحو التناقص المستمر من نحو 85 % عام 2002 إلى نحو 27 %عام 2011

ب- معدل إقراض الموارد

بإيجاد هذا المعدل يمكن قياس قدرة البنك على استثمار وتوظيف موارده في صورة قروض، الموارد هنا تشمل ودائع العملاء بالإضافة إلى حق الملكية , ويصبح معدل إقراض الموارد عبارة عن النسبة بين إجمالي القروض وكل من الودائع وحقوق الملكية . من الجدول (1-3) اظهرت النتائج ان معدل اقراض الموارد اتجه نحو التناقص من نحو 70 % عام 2002 إلى نحو 25 %عام 2011

4- مؤشرات الربحية

أ- معدل العائد على راس المال

يقيس هذا المعدل نصيب رأس المال من العائد أو الربح الصافي . و يبين الجدول (1-4) ان النتائج في معدل العائد على رأس المال قد تعرض لتقلبات خلال فترة الدراسة 2002-2011 حيث بلغ هذا المعدل أقصى قيمة له قدرة نحو 142 % عام 2002 بينما بلغت أدنى قيمة له عام 2005 والمقدرة بنحو 0.2 %

ب- معدل العائد على حق الملكية

يعكس هذا المعدل نصيب حق الملكية من صافي الربح وبدراسة بيانات الجدول (1-4) يتبين ان معدل العائد على حق الملكية قد اخذ في التذبذب خلال فترة الدراسة 2002 -2011 حيث بلغ أعلى قيمة عام 2002 والتي تقدر بنحو 37.8 .

جدول (3) مؤشرات توظيف الاموال

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل إقراض الودائع	84.73	75.22	42.43	63.43	31.80	37.22	36.27	29.19	27.23	26.91
الرقم القياسي	100	88.8	50.1	74.9	37.5	43.9	42.8	34.4	32.1	31.8
معدل توظيف الموارد	70	63	34	52	29	35	34	28	26	25
الرقم القياسي	100	91	49	75	41	50	49	40	37	36
معدل توظيف الموارد	92	88	68	58	43	60	57	66	68	78
الرقم القياسي	100	96	74	63	47	65	62	72	74	85

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الميزانية العمومية للبنك التسليف التعاوني الزراعي من 2002 - 2011

جدول (4) مؤشرات الربحية

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل العائد على رأس المال	141.8	2.0	0.4	0.2	10.5	21.3	2.2	13.1	10.0	9.5
الرقم القياسي	100	1.4	0.3	0.1	7.4	15.0	1.6	9.2	7.1	6.7
معدل العائد على حق الملكية	837.	0.5	0.4	0.2	10.1	19.8	2.0	11.4	8.9	8.5
الرقم القياسي	100.0	1.4	1.1	0.4	26.7	52.3	5.2	30.2	23.4	22.4
معدل العائد على الودائع	7.98	0.10	0.10	0.03	1.06	1.09	0.11	0.57	0.35	0.50
الرقم القياسي	100	1.26	1.26	0.40	13.27	13.69	1.34	7.15	4.41	6.29
معدل العائد على الموارد	6.59	0.08	0.08	0.03	0.96	1.03	0.10	0.54	0.34	0.47
الرقم القياسي	100	1.3	1.2	0.4	14.5	15.7	1.5	8.2	5.1	7.2
معدل العائد إلى اجمالى الأصول	4.66	0.06	0.08	0.03	0.92	1.02	0.10	0.53	0.33	0.46
الرقم القياسي	100	1.29	1.65	0.54	19.78	21.79	2.13	11.29	7.03	9.79
معدل العائد على الأصول الايرادية	5.0	0.1	0.1	0.0	1.1	1.3	0.1	0.6	0.4	0.5
الرقم القياسي	100	1.3	1.6	0.5	21.9	25.1	2.3	12.4	7.8	10.8
معدل العائد إلى اجمالى القروض	9.42	0.10	0.21	0.05	3.30	2.92	0.29	1.95	1.29	1.86
الرقم القياسي	100	1.06	2.27	0.51	35.04	31.06	3.11	20.67	13.69	19.71

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الميزانية العمومية للبنك التسليف التعاوني الزراعي من 2002 - 2011

ج- معدل العائد على الودائع

يعكس هذا المعدل نصيب الودائع من صافي الربح ، ومن ثم فان هذا المعدل يعكس كفاءة البنك في إدارة وتخطيط الودائع . ويبين الجدول (1-4) تناقص المعدل للفترة من 2002 – 2005 وذلك من نحو 7.9 % عام 2002 إلى نحو 0.03 % عام 2005 ، ثم تزايد مرة أخرى خلال عامي 2006 و2007 من نحو 0.1.6 % ونحو 1.1 % على التوالي وترجع متذبذبا مرة أخرى للفترة المتبقية من عام 2008-2011 وقد وصل إلى أقصى معدل 7.9عام 2002 وأدنى معدل نحو 0.03 % عام 2005 وهذا التناقص والتزايد يعود إلى تدني صافي الأرباح في السنوات المذكورة وأيضا زيادة المصروفات بنسبه اعلى من الايرادات وعدم توظيفها بطريقة مناسبة أو بالحد الأقصى الذي يحقق الربح من توظيف الودائع

د- معدل العائد على الموارد

يعكس هذا المعدل نصيب الموارد الذاتية ممثلة في حق الملكية والموارد غير الذاتية ممثلة في إجمالي الودائع من صافي الربح . يبين الجدول (1-4) تقلبات معدل العائد على الموارد حيث وصلت أقصى القيمة المقدرة نحو 6.6% عام 2002 بينما أدنى قيمة مقدرة عام 2005 نحو 0.03 % وذلك بسبب التغيرات في حق الملكية وإجمالي الودائع

هـ- معدل العائد الى اجمالي الاصول

يطلق عليه أيضا معدل العائد على الاستثمار ويقيس هذا المعدل نصيب إجمالي الأصول البنكية من صافي الربح باعتبار أن باقي الأصول يجب أن تأخذ في الاعتبار إذ أنها تساهم هي الأخرى في تحقيق هذا الربح . بدراسة الجدول (1- 4) الذي يبين أن المعدل اخذ في التدهور والتناقص خلال الفترة 2002 – 2005 من نحو 4.6 % عام 2002 إلى 0.03 % عام 2005 ثم تزايد مرة أخرى من نحو 0.92% في عام 2006 ونحو 1.02% خلال عام 2007 وتذبذب خلال عام 2009 إلى 2011 وبلغ أعلى معدل 4.6 % عام 2002 وأدنى قيمة للمعدل نحو 0.03 % عام 2005 .

و- معدل العائد على الاصول الايرادية

تعرف الأصول الايراديه [8] بأنها إجمالي الأصول البنكية مطروحا منها مكون النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك والأصول الثابتة . ويقيس هذا المعدل نصيب هذه الأصول الايرادية من صافي الربح . ويوضح جدول (1-4) أن هذا المعدل قد اخذ في التناقص خلال فترة الدراسة 2002 – 2011 من نحو 5 % عام 2002 إلى نحو 0.01 % عام 2008 ويلاحظ أن هذا المعدل يتفق في حركته مع معدل العائد إلى اجمالى الأصول مما يعني أن كل من الأصول الثابتة والنقدية بالصندوق و الأرصدة لدى البنوك يعزى إليها تلك التقلبات.

ز- معدل العائد على اجمالي القروض

يقيس هذا المعدل نصيب القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء (بعد خصم المخصص) من صافي الربح . وتبين بيانات الجدول (1-4) أن هذا المعدل كان متقلبا خلال فترة الدراسة 200-2011 من نحو 9.4 % عام 2002 إلى نحو 1.8% عام 2011

واقصى معدل وصل اليه عام 2002 نتيجة ارتفاع قيمة الارباح فى هذا العام وادنى معدل نحو 0.05 عام 2005 بسبب انخفاض الارباح لهذا العام مقارنة بالقروض الممنوحة وكذلك التقلبات فى قيمة المصروفات مقارنة بالإيرادات .

التوصيات

1- اعادة النظر في سياسة بنك التسليف التعاونى الزراعى مما يحقق نموا في التمويل المخصص للزراعة ودعم المزارعين والمنتجين والبنية التحتية والتسويقية .

2- عدم التوسع في الاعمال المصرفية الاخرى وتخفيض النسبة التى يخصصها للقروض التجارية حيث وهو بنك متخصص في الائتمان الزراعي والسمكي.

3- زيادة الاستثمارات وتحويل جزء من اذونات الخزينة الى الاستثمارات في المجال الزراعي

4- التقيد باتفاقيات وشروط بازل 2و 3 بما يضمن حق المساهمين والمودعين , وعدم تجاوز او نقص هذه النسب المحددة في الاتفاقيات

5- البحث او ايجاد مصادر تمويل اجنبية وبأسعار فائدة بسيط او مساعدات تمكن دعم انشطة البنك وتحسين الاقتصاد الزراعي بكل اشكاله

المراجع

1 - تقييم الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في اليمن – تقري البنك الدولى للتعمير والتنمية ,2007 www.worldbank.org.com

2- الجمهورية اليمنية –وزارة التخطيط والتعاون الدولي , كتاب الاحصاء السنوى عام 2012

3- محمد صالح القرا : مدونه العلوم المالية والإدارية /http://sqarra.wordpress.com 2008,

4 - السعيد لبده (دكتور) الادارة المالية – جامعة طنطا – كلية التجارة , 1986

5- عبد المنعم احمد التهامى(دكتور) : التمويل- مقدمة في المنشآت والأسواق المالية – مكتبة عين شمس .1987

6 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك الشاملة الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005.

7 - موقع على النت www.accdiscussion.com/t3799

8- د.طارق عبد العال حماد، التقييم و إعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة،، الدار الجامعية، 2008

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE EFFICIENCY OF THE INTERNAL BANK COOPERATIVE AND AGRICULTURAL CREDIT

I. S. Ali[1], R. M. Zein[1], N. A. Al-Aulaqi[2] and M. A. A. Farhan[3]
(1) Agricultural Economics, Faculty of Agriculture , Menofia university
(2) Agricultural Economics, Faculty of Agriculture , Sana'a university
(3) Agricultural Economics, Faculty of Agriculture , Ibb university

ABSTRACT: *Targeted research estimating the internal efficiency of the Bank of CAC for the period from 2002 to 2011 to identify the extent of the efficiency of the use of terms and the budgets of the bank during the study period using financial analysis and financial ratios and indicators to assess the strengths and weaknesses in the management of the bank and the study aimed to measure the internal efficiency of the bank and the efficiency employment of resources and the best use for the recruitment of agricultural loans and commercial this study is based on many sources to obtain the financial data published in the annual budgets of the Bank Cooperative and Agricultural Credit and reports of the auditor and reports of the Board of Directors for the period 2002 -2011 has found the results to the most important recommendations of the following 1 - to reconsider Policy CAC Bank , which achieves growth in funding for agriculture and supporting farmers and producers , infrastructure and marketing . 2 - not to expand in other banking business as a bank specializing in agricultural credit and fish 3 - Compliance with the agreements and the terms of the Basel 2 and 3 so as to ensure the right of shareholders and depositors , and do not exceed or lack of these ratios specified in agreements*

Key words: *The financial , the efficiency , the Bank of CAC*